

Distr.: Limited
11 February 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثالثة والخمسون
٣-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٣ من جدول الأعمال
متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية
الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة
والعشرين للجمعية العامة

جنوب أفريقيا:*** مشروع قرار

توصي لجنة التنمية الاجتماعية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع
القرار التالي:

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد
في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥^(١) وللدورة الاستثنائية الرابعة
والعشرين للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق
التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" التي عقدت في جنيف في الفترة

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

** وفقا للمادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم
المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.



من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠^(٢)، وإذ يعيد تأكيد إعلان الأمم المتحدة للألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٣) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤)، وإذ يشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية^(٥) وإلى إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٦) وقرار الجمعية العامة ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٧)،

وإذ ينوه بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وأعيد تأكيدها في الإعلان السياسي المتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨^(٨)، وإذ يلاحظ النتائج التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بالعمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا الذي عقد في واغادوغو يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مما في ذلك قرارات مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ يشير إلى الدورة الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية، المنعقد في ويندهوك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، والدورة الثانية لمؤتمر الوزراء المنعقدة في الخرطوم في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن موضوع "تعزيز العمل فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية من أجل الإدماج الاجتماعي" والدورة الثالثة لمؤتمر الوزراء المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وإذ يرحب بالدورة الرابعة لمؤتمر الوزراء المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن موضوع "توطيد

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢٤/٢، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥) قرار الجمعية العامة ١/٦٥.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢/٥٧.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

الأسرة الأفريقية لتحقيق التنمية الشاملة في أفريقيا^(٩)، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الموقف الأفريقي الموحد بشأن التكامل الاجتماعي وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا اللذين أقرهما رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وكذلك الموقف الأفريقي الموحد بشأن الممارسات الجيدة في مجال إعداد سياسات الأسرة وتنفيذها، الذي أعلن بمناسبة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة (٢٠١٤)، وخطة العمل القارية المتحددة للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩)، وهي وثائق أقرها جميعاً رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وإذ يحيط علماً بالموقف الأفريقي الموحد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في أفريقيا،

وإذ يلاحظ الإدماج التام للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٩) في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته،

وإذ يلاحظ مع التقدير برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي والذي يدعو إلى إيجاد بيئة تمكينية لتشجيع الاستثمارات الكافية واعتماد الإصلاحات القطاعية اللازمة لتحقيق النتائج المرجوة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر في القارة عن طريق تنفيذ شبكات هياكل أساسية إقليمية متكاملة،

وإذ يرحب بالبيانات الوزارية المتعلقة بمواضيع "تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطبا من أقطاب النمو العالمي" و "التصنيع من أجل أفريقيا ناشئة" و "التصنيع من أجل تحقيق تنمية شاملة وتحوّلية في أفريقيا" التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة في اجتماعاتهما المشتركة السنوية الخامسة والسادس والسابع، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ وفي أبيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي أبوجا، نيجيريا يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤ على التوالي، والبيان التوافقي المتعلق بموضوع "إدارة الموارد الطبيعية وتسخيرها من أجل تنمية أفريقيا"، الذي اعتمد في منتدى التنمية الأفريقي الثامن، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ لا يزال يساوره القلق من أنه رغم التقدم المطرد الذي تحرزه أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذا التقدم لا يكفي لأن تحقق جميع البلدان جميع الأهداف

(٩) A/57/304، المرفق.

بحلول عام ٢٠١٥، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا،

وإذ يلاحظ بقلق الانتشار المستمر لزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، ويرحب في هذا الصدد "بالحملة على نطاق أفريقيا لوضع حد لزواج الأطفال في أفريقيا" التي انطلقت إبان مؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤،

وإذ يعرب عن القلق من احتمال تعثر بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية بسبب الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتقلب أسعار الطاقة والغذاء والتحديات الناشئة عن تغير المناخ،

وإذ يقر أنه بالرغم من عودة النمو العالمي فإن هناك حاجة لمواصلة تعزيز الانتعاش الذي لا يزال متفاوتا، وإذ يؤكد الحاجة الملحة لتحقيق انتعاش كامل ونمو متواصل وممّجّل يترحم إلى فرص عمل جديدة ومداحيل مؤمنة وإلى تحسن سبل المعيشة، وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى مواصلة توفير الدعم لتلبية احتياجات أفريقيا الخاصة واتخاذ خطوات للتخفيف من الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة على القارة الأفريقية،

وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تفشي مرض إيبولا مؤخرا في غرب أفريقيا وإزاء طبيعته ونطاقه غير المسبوقين،

وإذ يعرب عن قلقه العميق من الانقلاب المحتمل للمكاسب التي حققتها البلدان الثلاثة الأكثر تضررا بفيروس إيبولا، خلال السنوات الأخيرة، في مجالات بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي وإعادة بناء البنى التحتية الاجتماعية الاقتصادية،

وإذ يلاحظ أن أفريقيا غنية بوفرة الموارد الطبيعية بما في ذلك العديد من المعادن الصناعية والموارد الزراعية التي تصدر أساسا كمواد خام، وأن استغلال قطاع الموارد الطبيعية في أفريقيا لم يزل منذ سنوات يجلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية في القطاعات المغلقة التي تتطلب رؤوس أموال مكثفة والتي بإمكانها أن تكون حافزا للتحويل الهيكلي وتسهم في إيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر والحد من مظاهر التفاوت، شريطة أن تقترن بالسياسات المناسبة، بما في ذلك السياسات المتسمة بكثافة العمالة،

وإذ يشدد على أن للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية دورا حاسما في تنفيذ الشراكة الجديدة، وإذ يشجع البلدان الأفريقية، في هذا الصدد، على أن تزيد الدعم الذي تقدمه لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وأن تنسقه على نحو فعال، بمساعدة من شركائها الإنمائيين، وعلى أن تعزز التعاون الإقليمي والتكامل الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا،

وإذ ينوه بألية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج عمله المتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها هيئة تقنية تابعة للاتحاد الأفريقي تهدف إلى كفاءة تنسيق الدعم المقدم واتساقه من أجل زيادة فعاليته وتأثيره عن طريق زيادة البرمجة المشتركة وتنفيذ الأنشطة على نحو مشترك،

وإذ يلاحظ قرار الجمعية العامة تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا^(١٠) بما يمكنه من الاضطلاع بولايته على فعال، وبوسائل شتى منها رصد التقدم المحرز في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا والإبلاغ عنه،

وإذ يسلم بأنه لا بد من بناء القدرات وتبادل المعارف والاستفادة من أفضل الممارسات لنجاح تنفيذ الشراكة الجديدة، وإذ يسلم أيضا بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي وشركاء مبادرة الشراكة الجديدة ووكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم لمواصلة العمل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في القارة الأفريقية بصورة مطردة وشاملة ومنصفة، وتحقيق تأزر أكبر وتنسيق فعال بين الشراكة الجديدة والمبادرات الدولية الأخرى المتصلة بأفريقيا، وإذ يشدد على أهمية التعاون الوثيق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوصفهما الجهتين المنظمتين لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية،

وإذ يسلم أيضا بأن الاستثمار في الإنسان ولا سيما في مجالات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، شرط لا مناص منه لتحسين الإنتاجية والأداء في الميدان الزراعي ومن ثم فهو السبيل إلى تحقيق النمو وخفض حدة الفقر عن طريق زيادة فرص العمل اللائق المتاحة للأشخاص وتعزيز مهاراتهم لنيل تلك الفرص، ولا سيما النساء والشباب، وتحسين الأمن الغذائي وبناء القدرة على التكيف،

وإذ يسلم كذلك بأن تعذر الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الملائمة يساهم في إبطاء التقدم المحرز صوب التخفيف من عبء المرض على أفريقيا، لا سيما في صفوف شرائح السكان الأكثر فقرا في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وإذ يدرك

(١٠) انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٧ ألف، الجزء ثامنا.

ما للافتقار إلى الصرف الصحي من أثر على صحة الناس، وعلى الجهود المبذولة للحد من الفقر، وعلى التنمية الاجتماعية والبيئية، ولا سيما الموارد المائية،

وإذ يلاحظ مع التقدير أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والجهات المانحة الثنائية ساهمت مساهمة جليدة في تخفيف عبء الديون عن كاهل ٣٥ بلدا بلغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما حد كثيرا من خطر عجزها عن تسديد ديونها ومكنها من زيادة استثماراتها في الخدمات الاجتماعية،

وإذ يضع في اعتباره أن البلدان الأفريقية هي التي يقع على عاتقها في المقام الأول مسؤولية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وأنه لا غلو في مواصلة الإلحاح على أهمية السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية، وأن الجهود الإنمائية لتلك البلدان تحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية تدعمها، وإذ يشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة^(١١)،

وإذ يحيط علما بالمبادرات الأخرى، مثل الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل التعاون الفعال في مجال التنمية تحت عنوان ” البناء من أجل خطة شاملة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ “ الذي عقد في مكسيكو سيتي يومي ١٥ و ١٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٤،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٢)؛

٢ - يرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٩) بترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، ويشجعها على أن تكثف جهودها في هذا الصدد، بمشاركة الجهات المعنية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص، عن طريق إرساء مؤسسات الحكم وتعزيزها وهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية في المنطقة؛

٣ - يرحب أيضا بالتقدم الجيد الذي أحرز في أعمال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كما يتجلى على وجه الخصوص في عدد البلدان التي التحقت بركب المشاركين في

(١١) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٢) E/CN.5/2015/2.

الآلية وإنجاز عملية استعراض الأقران في بعض البلدان والتقدم الذي أحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من تلك الاستعراضات في تلك البلدان وإنجاز التقارير المرحلية السنوية وعمليات التقييم الذاتي واستضافة بعثات الدعم القطرية وبدء العمليات التحضيرية الوطنية لاستعراض الأقران في بلدان أخرى، ويحث الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى الآلية على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن تعزز عملية استعراض الأقران بما يكفل كفاءة أدائها؛

٤ - يرحب كذلك باعتماد جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الوثيقة الإطارية لخطّة عام ٢٠٦٣ في دورتها العادية الرابعة والعشرين المعقودة في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ باعتبارها استراتيجية الاتحاد الأفريقي الطويلة الأجل التي تؤكد على التصنيع وعمالّة الشباب وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والحد من أوجه عدم المساواة؛

٥ - يرحب بقرار تنظيم قمة استثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وخطّة عمل واغادوغو لعام ٢٠٠٤ بشأن العمالة والتخفيف من وطأة الفقر المقرر أن ينظمها الاتحاد الأفريقي؛

٦ - ينوّه بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، ولا سيما من خلال آلية المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع البنية التحتية، التي أحرز في إطارها تقدم باهر في تصميم العديد من مشاريع البنية التحتية الحيوية في القارة؛

٧ - يشدد على أن التصنيع محرك حاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد الحاجة إلى التعجيل بوتيرة التصنيع في أفريقيا باعتماد تدابير وإجراءات محددة وتنفيذها على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري، وبدعم من الشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي وبالتعاون معهم؛

٨ - يشدد أيضا على أهمية اتخاذ تدابير تشجع على تنويع الاقتصادات الأفريقية بطريقة دينامية من خلال إحداث التحول في الاقتصادات الأفريقية المعتمدة على الموارد، بما يزيد من أنشطة تصنيع الموارد الطبيعية وزيادة قيمتها على الصعيد المحلي بهدف توسيع نطاق الاقتصاد المحلي وزيادة الإيرادات واستحداث صناعات جديدة من أجل إحداث تحول في حياة الناس وتمهئة الظروف لتوفير فرص عمل أوفر وأفضل؛

٩ - يرحب بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين النساء

والفتيات في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة، بما في ذلك تنفيذ بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛

١٠ - يرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الثالثة والعشرين المعقودة في مالابو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ القاضي بإعلان ٢٠١٥ سنة للنهوض بتمكين المرأة وتطويرها تحقيقا لخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣؛

١١ - يؤكد أهمية تحسين صحة الأم والطفل، ويرحب في هذا الصدد بإعلان مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بصحة الأمهات والرضع والأطفال ونمائهم الذي عقد في كمبالا في الفترة من ١٩ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، وينوه بالأنشطة الجارية في إطار حملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا؛

١٢ - يشجع البلدان الأفريقية على الاستثمار على سبيل الأولوية في بناء القدرة المؤسسية للنظم الصحية، والحد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة داخل البلدان وفيما بينها، وتوفير التغطية الصحية الشاملة على نحو تدريجي، وتعزيز الأمن الصحي العالمي، والحد من تفشي الأمراض الأشد خطورة؛

١٣ - يدعو الشركاء الإنمائيين إلى الاستمرار في مساعدة البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتعزيز النظم الصحية الوطنية بوسائل شتى، منها توفير العاملين المهرة في مجال الصحة، والمعلومات والبيانات الصحية الموثوقة، والبنى التحتية اللازمة للبحث والقدرات المخبرية، وتوسيع نطاق نظم المراقبة في قطاع الصحة، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى الحيلولة دون تفشي الأمراض والحماية منها ومكافحتها، ويشمل ذلك الأمراض المدارية المهملة، ويكرر، في هذا السياق، تأييده لإعلان كمبالا وبرنامج العمل العالمي ومؤتمرات المتابعة للتصدي للأزمة الخطيرة المتماثلة في إيجاد قوة عاملة كافية في مجال الصحة في أفريقيا؛

١٤ - يلاحظ مع التقدير إجراءات تخفيف عبء الدين التي توفرها المؤسسات المالية الدولية للبلدان الأكثر تضررا بفيروس إيبولا، ويدعو البلدان الشريكة إلى النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات لتيسير القدرة على إدارة الدين في الأجل الطويل بوسائل شتى منها تعزيز قدرات إدارة الدين في غينيا وليبيريا وسيراليون، والنظر في اتخاذ إجراءات إضافية لتخفيف عبء الدين وفقا لكل حالة على حدة، بغرض التخفيف من أثر الأزمة على اقتصادات هذه البلدان ومساعدتها في تحقيق الانتعاش والتنمية الاقتصاديين؛

١٥ - يشجع الدول الأعضاء على تكثيف شراكاتها العالمية من أجل التنمية باعتبارها وسيلة لتحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة استدامتها؛

١٦ - يشجع أيضا الدول الأعضاء على توسيع نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات المتاح للبلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، ومن ذلك جمع المياه وتحليلتها وتوحي الكفاءة في استخدامها، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيا إعادة التدوير وإعادة الاستعمال؛

١٧ - يشدد على أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة يتوقف أيضا على تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية لنمو أفريقيا وتنميتها، بما في ذلك اتخاذ تدابير من أجل تهيئة بيئة سياساتية مواتية لتنمية القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٨ - يشدد أيضا على أن إرساء الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، وكفالة الشفافية والمساءلة في إدارة جميع قطاعات المجتمع وتدير شؤونها، والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص، كل ذلك من الركائز التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الإنسان؛

١٩ - يشدد كذلك على أن ما يواجهه معظم البلدان الأفريقية من ارتفاع غير مقبول في نسب الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي إنما يستلزم اتباع نهج شامل لوضع وتنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف، في جملة أمور، إلى الحد من الفقر وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة. بما يكفل تهيئة فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع وتعزيز التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتعزيز المساواة والإدماج الاجتماعي والاستقرار السياسي والديمقراطية والحكم الرشيد على جميع المستويات وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

٢٠ - يشدد على أن تحديد العوائق التي تحول دون إتاحة الفرص وإزالة تلك العوائق وضمان الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية الأساسية أمور ضرورية لكسر حلقة الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي؛

٢١ - يشجع البلدان الأفريقية على مواصلة إيلاء الأولوية للتحويل الهيكلي وتحديث زراعة الحيازات الصغيرة وزيادة قيمة السلع الأساسية والنهوض بالمؤسسات العامة

والخاصة المعنية بالحكومة الاقتصادية والسياسية والاستثمار في المشاريع العامة الكبرى للبنية التحتية وفي مجالي التعليم والصحة، بهدف تعزيز النمو الشامل وإيجاد العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع والحد من الفقر؛

٢٢ - يشدد على أن التنمية الاقتصادية، بما فيها التنمية الصناعية التي تتطلب عمالة مكثفة وتعتمد على الموارد، وتطوير البنية التحتية، والتحول الهيكلي، لا سيما في الاقتصاد الريفي، استنادا إلى سياسات عملية ومحددة الأهداف لتعزيز القدرات الإنتاجية في أفريقيا، تكون متسقة مع أولويات التنمية الوطنية والالتزامات الدولية، كل ذلك يمكن أن يوفر فرص العمل ويدر الدخل على جميع الأفارقة رجالا ونساء، ومنهم الفقراء، وأن يكون بالتالي عاملا رئيسيا للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٣ - يؤكد الأهمية البالغة للوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بموجبها بلدان كثيرة من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على أن تقوم بذلك؛

٢٤ - يؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل الجهود المبذولة لتمويل التنمية في البلدان الأفريقية وتعزيزها واستمرارها وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ويرحب بالإجراءات المتخذة من أجل النهوض بفعالية المعونة ونوعيتها، استنادا إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في ولاية الأمور وطنيا والمواءمة والتنسيق والإدارة المتوخية للنتائج والشراكات الإنمائية الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة؛

٢٥ - يسلم بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات، فإن التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان في تحقيق هذا الهدف بتمامه؛

٢٦ - يسلم أيضا بمساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ الشراكة الجديدة في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بوسائل منها التعاون الثلاثي؛

٢٧ - يرحب بمختلف المبادرات الهامة التي اضطلع بها شركاء أفريقيا الإنمائيون في السنوات الأخيرة، ويشدد في هذا الصدد على أهمية تنسيق هذه المبادرات المتعلقة بأفريقيا عن طريق ضمان الوفاء فعلياً بالالتزامات القائمة، بوسائل منها خطة العمل الأفريقية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥: النهوض بالتكامل الإقليمي والقاري في أفريقيا، التي لا تزال تشكل محور العمل الذي تضطلع به القارة مع الشركاء؛

٢٨ - يشجع البلدان الأفريقية على أن تضاعف جهودها لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج إحصاءات ومؤشرات يعول عليها في الوقت المناسب لرصد السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتنفيذ الالتزامات وإنجاز جميع الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ويحث، في هذا الصدد، البلدان والمنظمات المانحة والمجتمع الدولي والأوساط الإحصائية الدولية والإقليمية على دعم البلدان الأفريقية في تعزيز القدرة الإحصائية دعماً للتنمية؛

٢٩ - يحث على مواصلة دعم التدابير المتخذة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، مع التشديد بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وتخفيض تكاليف إرسال التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، وتمكين المرأة في جميع المجالات، بما يشمل المجالين الاقتصادي والسياسي، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية واختتام جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة؛

٣٠ - يؤكّد أهمية قيام الحكومات الأفريقية، على سبيل الأولوية العليا، ببناء القدرة الإنتاجية الزراعية من أجل زيادة إيرادات المناطق الريفية وكفالة توافر الأغذية للمشتريين الصافين، ويؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل الترويج للزراعة المستدامة والأخذ بها وزيادة فرص حصول المزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، على الموارد الزراعية اللازمة، بما في ذلك وسائل الإنتاج، وتحسين إمكانية الاستفادة من الهياكل الأساسية والحصول على المعلومات والنفوذ إلى الأسواق، وكذلك ضرورة بذل جهود من أجل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في نمو فرص العمل وزيادة الدخل في جميع مراحل سلسلة القيمة الزراعية؛

٣١ - يحث الحكومات الأفريقية في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا على توسيع نطاق التمويل الاستثماري المقدم للزراعة بحيث يصل إلى نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من الميزانية السنوية للقطاع العام الوطني والعمل في الوقت ذاته على كفاءة اتخاذ الإجراءات الضرورية في مجال السياسات والإصلاح المؤسسي من أجل تحسين الأداء في مجال الصناعات والنظم الزراعية؛

٣٢ - يقر بضرورة قيام شركاء أفريقيا في التنمية الداعمين للزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا بمواءمة جهودهم لتنصبّ تحديداً على دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وذلك باستخدام الخطط الاستثمارية للبرنامج لمواءمة التمويل الخارجي، ويحيط علماً في هذا الصدد بإعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي^(١٣)؛

٣٣ - يسلم بأن الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) لم يرق إلى مستوى التوقعات، ويرحب بإعلان الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، العقد الثاني (٢٠٠٨-٢٠١٧)، من أجل دعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتصل بالقضاء على الفقر، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بطريقة فعالة ومنسقة؛

٣٤ - يحث البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام كبير لتحقيق نمو شامل يكون منصفاً ومستداماً وقادراً على توفير عمالة كثيفة، بوسائل من بينها وضع برامج استثمار في القطاعات الكثيفة العمالة بهدف الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة فرص العمل وتحسين الدخل الفعلي للفرد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٣٥ - يشدد على ضرورة تعزيز بناء القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان الأفريقية، ويدعو، في هذا الصدد، إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بوسائل من بينها التدريب وتبادل الخبرات والدراية الفنية ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات، الأمر الذي يستلزم تعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها قدرات التخطيط والإدارة والمراقبة؛

٣٦ - يشدد أيضاً على أهمية زيادة التعاون الدولي من أجل تحسين نوعية التعليم وتوافره، ولا سيما في البلدان الأفريقية، بطرق منها بناء هياكل التعليم الأساسية وتعزيزها وزيادة الاستثمار في التعليم، ويلاحظ، في هذا الصدد، مبادرة التعليم أولاً العالمية التي أطلقها

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

الأمين العام والأهداف المتوخاة منها ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في المبادرة، حسب الاقتضاء، بطرق منها تخصيص الموارد الكافية؛

٣٧ - يحث البلدان الأفريقية والشركاء الإنمائيين على تلبية احتياجات الشباب وتمكينهم، ولا سيما بالتصدي لارتفاع مستويات البطالة في أوساطهم بوضع برامج التعليم والتدريب التي تكافح الأمية وتعزز قدرات الشباب والمهارات اللازمة لهم لنيل الوظائف وتيسر الانتقال من طور الدراسة إلى طور العمل، وتوسع خطط العمالة المضمونة، حسب الاقتضاء، مع إيلاء اهتمام خاص للشباب المحرومين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء؛

٣٨ - يسلم بأن تحسين سبل التحاق جميع البنات والأولاد بالمدارس، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم ضعفا وهميشا، وتمكينهم من الحصول على تعليم جيد والنهوض بنوعية التعليم في المراحل فوق الابتدائية، هي خطوات يمكن أن تحدث تأثيرا إيجابيا من حيث تمكينهم ومشاركتهم في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يفضي بالتالي إلى مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن يسهم إسهاما مباشرا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣٩ - يسلم أيضا بأن سكان أفريقيا، الذين يمثلون مجتمعا شابا، يهيئون فرصا كبيرة لتنمية القارة، ويؤكد، في هذا الصدد، أهمية أن تهيم البلدان الأفريقية البيئة المناسبة في مجال السياسة العامة للاستفادة من التحول الديمغرافي للقارة، مع الأخذ بنهج شامل يقوم على تحقيق النتائج في التخطيط للتنمية وتنفيذ برامجها وفقا للأولويات والتشريعات الوطنية؛

٤٠ - يشجع الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من المؤسسات المعنية والجهات الأخرى، حسب الاقتضاء، على تزويد الشباب بالتدريب المناسب على المهارات وتوفير خدمات ذات جودة عالية في مجال الرعاية الصحية وإيجاد أسواق عمل دينامية قادرة على توفير فرص العمل للعدد المتزايد من السكان؛

٤١ - يهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز الدعم المقدم لمواصلة الإجراءات المتخذة في المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وأن يفي بالتزاماته في هذا الشأن، ويرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٤٢ - يرحب بتزايد الجهود المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها في التنمية، وينوه بمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي، ويلاحظ المبادرات الأخرى، من قبيل المنتديات الرفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة التي تمخضت، في جملة أمور، عن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(١٤) وشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال، التي تسهم على نحو هام في جهود البلدان التي التزمت بما جاء فيها، بوسائل منها اعتماد المبادئ الأساسية المتمثلة في السيطرة الوطنية على النتائج ومواءمتها وتنسيقها وإدارتها، ويرحب كذلك بإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري^(١٥) التي اعتمدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويضع في اعتباره أنه لا توجد صيغة ملائمة وحيدة تضمن فعالية المساعدة وأنه لا بد من النظر في الوضع الخاص لكل بلد من جميع جوانبه؛

٤٣ - يقر بضرورة أن تواصل الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بذل الجهود لزيادة تدفق الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة منها والخاصة، المحلية منها والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية، ويرحب بمختلف المبادرات الهامة التي تم إرساؤها في هذا الصدد بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية؛

٤٤ - ينوه بالأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي في البلدان الأفريقية، ويدعو تلك المؤسسات إلى مواصلة دعم تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة وأهدافها؛

٤٥ - يعرب عن قلقه العميق من أن التدفقات المالية غير المشروعة وضعف الأطر القانونية والمالية والتنظيمية الخاصة بالموارد المعدنية تقوض جهود التنمية الوطنية، ويشجع البلدان الأفريقية على اتخاذ تدابير للتصدي لهذه التحديات، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة؛

٤٦ - يشجع شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة وقيمها ومبادئها في برامجهم للمساعدة الإنمائية؛

٤٧ - يشجع البلدان الأفريقية والجهات الشريكة لها في التنمية على أن تجعل الإنسان محور العمل الذي تضطلع به الحكومات من أجل التنمية وأن تضمن توافر استثمارات أساسية للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأن تولي اعتبارا

(١٤) A/63/539، المرفق.

(١٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

خاصا لكفالة استفادة الجميع من نظم الضمان الاجتماعي الأساسي، ويقر في الوقت ذاته بأن توفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية يمكن أن يتيح أساسا يعتمد عليه في التصدي للفقير والضعف، ويحيط علما في هذا الصدد بالتوصية رقم ٢٠٢ بشأن الحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته ١٠١ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٤٨ - يلاحظ التعاون المتزايد فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي المعنية بأفريقيا^(١٦)؛

٤٩ - يشدد على أهمية أن تواصل المجموعة المعنية بالاتصال والدعوة والتوعية حشد الدعم الدولي للشراكة الجديدة وحث منظومة الأمم المتحدة على تقديم مزيد من الأدلة على أوجه التآزر بين القطاعات لتشجيع على اتباع نهج شامل بشأن المراحل المتعاقبة لتخطيط برامج التنمية الاجتماعية في أفريقيا وتنفيذها؛

٥٠ - يدعو الأمين العام إلى أن يبحث، في إطار متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها على مواصلة تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في تنفيذ مبادرات سريعة الأثر وفقا لأولوياتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية لتمكينها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينوه في هذا الصدد بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء الإنمائيون؛

٥١ - يشجع المجتمع الدولي على دعم البلدان الأفريقية في التصدي لتحديات تغير المناخ، عن طريق حشد وتوفير ما يلزم من موارد مالية وتكنولوجية وما يلزم من تدريب في مجال بناء القدرات من أجل دعم إجراءات التكيف والتخفيف؛

٥٢ - يطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل مناقشة البرامج الإقليمية التي تعزز التنمية الاجتماعية في إطار برنامج عملها السنوي من أجل تمكين جميع المناطق من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بموافقة البلدان المعنية، ويطلب في هذا الصدد أن تتضمن برامج عمل اللجنة المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة، حسب الاقتضاء؛

(١٦) تشمل المجموعات التسع تطوير الهياكل الأساسية؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ والتنمية الاجتماعية البشرية؛ والعلوم والتكنولوجيا؛ وأنشطة التوعية والاتصال؛ والحوكمة؛ والسلام والأمن؛ والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ والصناعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق.

٥٣ - يشجع البلدان الأفريقية وشركاءها على الاستفادة إلى الحد الأقصى من الفرص التي تتيحها الفعالية الرئيسية المتعددة في مجال السياسات العامة التي تنظم في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والعمل لكفالة أن يأخذ الإطار العالمي الجديد في الاعتبار على النحو الواجب الأولويات التي أوجزها الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والوثيقة الإطارية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

٥٤ - يدعو إلى المشاركة في الجهود الحكومية الدولية الرامية إلى مواصلة تحسين الاتساق والفعالية فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم لأفريقيا، ومواصلة دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ ولايتها، ولا سيما عن طريق العمل مع أعضائها من أجل كفالة إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات التنمية الاجتماعية لأفريقيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥٥ - يقرر أن تواصل لجنة التنمية الاجتماعية إبراز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة والتوعية بها في دورتها الرابعة والخمسين؛

٥٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وفي ظل مراعاة قرارات الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ و ٢٥٨/٦٤ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٨٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٨٦/٦٦ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ و ٢٩٤/٦٧ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣، المعنونة "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، تقريراً عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، وأن يضمه، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، لحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها حالياً فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية في أفريقيا، تشمل توصيات بشأن سبل تحسين فعالية عمل هيئات الأمم المتحدة، مع المحافظة على الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة.